ملخص بحث: تحديا الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 1986

الطالب: بن شلوف أيوب ، الفوج الثاني

المبحث الأول: أسباب ازمة النفط 1986.

المطلب الأول: عموميات حول سعر النفط

مفهوم سعر النفط: يعني مصطلح سعر النفط السلعة النفطية ويعبر عنها بالغة حيث تتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية بالإضافة الى السوق السائدة حينها.

أنواع أسعار النفط:

- السعر المعلن
- السعر المتحقق
- السعر المرجعي
- سعر التكلفة الضريبية
- السعر الفوري

المطب الثاني: أسباب الازمة النفطية 1986.

الفرع الأول: استراتيجية الدول الصناعية بعد ازمة الطاقة 1973.

1-الوكالة الدولية للطاقة.

2-برامج ترشيد الاستهلاك.

3-تكوين منتوج استراتيجي ضخم.

4-نمو الإنتاج خارج OPEC.

الفرع الثاني:

-حرب الأسعار داخل OPEC

-الخلافات السياسية والأيديولوجية داخل المنظمة

-عدم التزام الدول الأعضاء بالحصص والأسعار الرسمية.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط عبلى الاقتصاد الجزائري

أولا: الاختلالات الهيكلية:

- انهيار النظام الاشتراكي والاستراتيجيات الصناعية
- ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصادي الجزائري بحاجة للتموين الخارجي

- ضعف الزراعة حيث بلغت المنتجات الغذائية المستوردة 87% من اجمالي الواردات

ثانيا: الاختلالات الاقتصادية وتمثل في:

-العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الانفاق العام على استثمارات القطاع العمومي ودعم أسعار السلع والخدمات امام انخفاض الإيرادات الضريبية وانخفاض دخل الحكومة من الإيرادات البترولية.

-العجز المستمر في ميزان المدفوعات ومحاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الاجل مما أدى الى ارتفاع الدين من تغطية عجز الخزينة العمومية.

-زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان وارتفاع الاستهلاك.

-انخفاض الإنتاج وقيمة العملة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة وفيما يلي تفعيل اثار انهيار أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية

1- عجز بالميزانية العامة:

وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي بـ 24 دولار للبرميل حيث كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دينار من الجباية البترولية وبسبب انهيار الأسعار وصل سعر البرميل الى 15 دولار للبرميل وتم تحقيق إيرادات جبائية قدرت بـ 29 مليار دينار وبالتالي تسجيل عجز 20 مليار دينار.

2-عجز في الميزان التجاري وميزان الدفوعات:

-السبب الأول يتعلق بالميزان التجاري حيث عرفت الجزائر منذ عام 1986 تدهور كبير في معدلات التبادل بسبب التدني الملحوظ لسعر الصادرات نتج عنه خسار قدرت بـ 45% من إيرادات الصادرات.

السبب الثاني: رجع الى الهيكل الغير ملائم للديون الخارجية للبلاد

3-تراجع حجم الاستثمار: تتزامن انخفاض أسعار البترول مع المخطط الخماسي الثاني 1980-1984 حيث بدا حجم الاستثمار ينقلص تدريجيا خاصة في قطاع الصناعة وقطاع الاشغال العمومية مما أدى الى الركود.

4-تراجع في نمة الناتج المحلي: حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي متوسط معدل نمو يقدر بـ 22.72 %

5-ارتفاع المديونية الخارجية: لجات الجزائر الى الاستدانة بغية تنفيذ سياستيها الاقتصادية من خلال استراد التكنولوجيا والمساعدات التقنية الأجنبية ونتيجة لانهيار أسعار النفط وجدت الجزائر نفسها مجبرة للجوء الى الاقتراض لتمويل الاستهلاك والاستثمار في بعص المشاريع مما رفع من حجم المديونية الخارجية الى مستويات لا يمكن للاقتصاد الجزائري تحملها.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة للحد من تبعات ازمة 1986:

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

1-إعادة الهيكلية: وتمثل أهدافها في مايلي:

-إعادة التوازن الاقتصادي وتخفيض الديون الخارجية وتدعيم التكامل الاقتصادي.

-مواكبة التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- مواصلة سياسة التشغيل وتطوير مستوى التأهيل.

-إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني.

2-إعادة الهيكلة المالية: وهي عبارة عن إعادة تكييف النظام المالي وفق الاحتياجات اللازمة للمؤسسات.

3-استقلالية المؤسسات: جاء هذا المشروع بعد تدهور أداء معظم وجدت انتاج القطاع العام وعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم لمواصلة عملية الإنتاج.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي

1-التحرير الاقتصادي: اعتمد على ادخال العديد من التغيرات على علاقة الدولة بالاقتصاد حيث نص على القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجي إضافة الى اخضاع السوق الاليات العرض والطلب الحرة.

2-تشجيع الاستثمار الأجنبي المبشر

من اجل مناخ استثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانيات البشرية والطبيعية كما انها سنت العديد من القوانين التي من شانها ترفيه هذا الاستثمار والتي تتمحور عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص إضافة الى وضع حتى لتدخلات الدولة في منع بعض الامتيازات الجمركية والمالية من اجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.